# المخاطرة والتنظيم الاحترازي

**نعيمة بن العامر***
**مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية**

**مقدمة عامة**

عرف الاقتصاد الجزائري تحوّلات عميقة في الخمس عشرة سنة الماضية شملت العديد من النواحي من بينها جانب التمويل المصرفي.

جاءت الإصلاحات المكرّسة بقانون النقد والعرض هادفة إلى إحداث قطيعة مع الممارسات القديمة والرجوع إلى الأرثوذكسية المصرفية المتعارف عليها عالميا. نقصد بالأرثوذكسية المصرفية هنا مطابقة الممارسات للأعراف والاعتبارات المصرفية السليمة.

سمح قانون النقد والقرض بإعادة النظر في مهام وطرق عمل البنك المركزي. إن أهم تجديد في نظرنا هو إدخال العمل بالنظم الاحترازية وقواعد الحذر. حيث برز اهتمام المشرع الجزائري بالمخاطرة التي يمكن أن تؤدي بأموال المودعين وتشكل خطرًا على النظام المصرفي ككلّ.

في هذا السياق تكون إشكالية هذه المداخلة كالتالي: تشخيص وتحليل أداء المنظومة المصرفية من خلال عرض التشريعات المتعلقة بالنظم الاحترازية في الجزائر.

تتم دراسة هذا الموضوع عبر النقاط التالية: سنتطرق أولا لمفهوم المخاطرة وتسييرها، بعد ذلك سنستعرض الإطار القانوني والمؤسساتي للرّقابة الاحترازية في الجزائر، وفي ألأخير سنتطرق لمختلف النظم الاحترازية في الجزائر مع محاولة انتقادها.

**I - المخاطرة وتسييرها:** تمارس البنوك بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال حيث يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال.

* باحثة في مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.